

منها والمقسوم ، ولا بأس برهن الحلي والطعام والأموال كلها إذا قبضت .
وإن لم تقبض فليست برهن ، وإن قبضت ثم جعلت على يد الراهن فليست
برهن ، لأن ردّها خروج من الرهن^(١) .

(٢٤٦) وعنه (ع) أنه قال : الرهن لا ينتفع به ، وما أنتفع به من
الرهن حسيب بما هو فيه وقوصص به .

(٢٤٧) وعنه (ع) أنه قال : إذا هلك الرهن فهو من مال الراهن ،
والدين عليه بحاله ، وإن ادعى الذي هو في يديه مرهون ، أنه ضاع ،
ولا بيان^(٢) له على ذلك ، وكذبه الراهن ، لم يقبل قوله أنه ضاع ، إلا ببينة .

(٢٤٨) وعن أبي جعفر محمد بن علي وأبي عبد الله جعفر بن محمد (ع)
أنهما قالوا في الذي عنده الرهن يدعى أنه رهن^(٣) في يديه بألف ، ويقول
الراهن : بل هو بمائة ، قالوا : القول قول الراهن مع يمينه ، وعلى الذي هو في
يديه البينة بما ادعى من الفضل ، فإن ادعى أنه ضاع وكذبه الراهن ولا بينة
له واختلفا في قيمته ، فالقول قول الذي هو عنده مع يمينه ، وعلى صاحب
الرهن البينة فيما ادعى من الفضل .

(٢٤٩) وعن جعفر بن محمد (ص) أنه قال : إذا كان الرهن إلى
أجل وغاب الراهن لم يبيع الرهن إلا أن يحضر أو يكون له وكيل أو جعل
بيعه ، إن غاب عن وقت الأجل ، إلى من هو في يديه أو إلى غيره .

(٢٥٠) وعنه أنه قال : إذا كانت الأمانة أو الدابة أو الغنم رهناً ، فوكدت

(١) الرواية ناقصة في هـ .

(٢) س - بيان .

(٣) س - رهن ، هـ - رهن .